



معهد

السياسة والمجتمع

Politics & Society Institute

استراتيجية
معهد السياسة والمجتمع

2024-2022



استراتيجية معهد السياسة والمجتمع 2024-2022

المقدمة

تحرص استراتيجية معهد السياسة والمجتمع - كمؤسسة مجتمع مدني غير ربحية- من خلال برامجها المتعددة، على تجسيد مفهوم الحوار والتعددية على أرضية توافقية مجتمعية، كمعهد دراسات وأبحاث مستقل يهدف من خلال عمله إلى تحقيق الاستقرار والازدهار في الأردن والإقليم وتعزيز أطر وأدوات المعرفة بالمنطقة ومجتمعاتها.

تنطلق هذه الاستراتيجية من حرص معهد السياسة والمجتمع واهتمامه بحالة حقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والحريات العامة والديمقراطية، والعمل خلال الأعوام الثلاثة من عمر الاستراتيجية على الانتقال من مرحلة التشخيص والقياس والقلق حيال المستقبل، إلى مرحلة الإنجاز، والتقدّم والتفاهم والأرضية المشتركة من الطموحات والرغبات التي تمثل كافة أطراف المجتمع الأردني.

إن الأعوام الثلاثة القادمة تشكل الفرصة لصناعة تحول ديمقراطي حقيقي للأردن والأردنيين، مرتكزة بشكل أساسي على توصيات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية ودور الشباب والمرأة في صناعة التغيير، والانتقال المستدام والأمن لآليات صنع قرار نزيهة وشفافة وحصيفة، تأخذ المصلحة الوطنية بعين الاعتبار وفق منظومة تنمية مستدامة تسير بالأردن نحو الأفضل على المؤشرات العالمية.

لقد تم وضع هذه الاستراتيجية بطريقة تشاركية من خلال عقد عدد من ورشات العمل مع أصحاب العلاقة الرئيسيين، وتم الاعتماد على أفضل المنهجيات في إعداد الاستراتيجيات، وتضمن ما يسمى ببطاقة الأداء المتوازن، كمنهجية لضمان حُسن التنفيذ وقياس التقدم في إنجاز الاستراتيجية.



الرؤية والرسالة

إن رؤيتنا في معهد السياسة والمجتمع للأثر المترتب على نجاحنا بـ "مجتمع متمكّن وقادر ومشارك في تطوير السياسات العامة"، بينما تأتي رؤيتنا الداخلية بأننا "مركز التفكير والتمكين الأكثر موثوقية لدى صناع القرار في جسر الهوة بين المعرفة والسياسات".

نشأ معهد السياسة والمجتمع في العاصمة عمان، في العام ٢٠٢٠م، بمبادرة من مجموعة من النخب السياسية والأكاديمية، في إطار السعي إلى الربط ما بين الأفكار والسياسات العامة. والربط بين الباحثين وصناع القرار، وما بين صناع القرار والمجتمع، كمرکز تفكير وأبحاث وتدريب يحظى بالاحترام والمصداقية فيما يصدر عنه من دراسات وآراء، أو ما يقوم به من برامج ومشاريع، لخدمة الفئات الهشة والمهمشة وخاصة الشباب والنساء.

كما عمل المعهد منذ إنشائه على تجسيد مفهوم الحوار والتعددية على أرضية توافقية مجتمعية، وتعزيز ثقافة الاعتدال والوسطية وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة وتطوير الحياة الديمقراطية.

كما يعمل المعهد على تحليل واستشراف المخاطر والتغيرات وطرح الأفكار الخلاقة والحلول العملية التي تساهم في معالجة التحديات المحلية والإقليمية في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وخاصة المرتبطة بالتحويلات الديمغرافية ودور الشباب في السياسة والمجتمع، وعليه فإن رسالتنا/ مهمتنا تحليل السياسات العامة المبتكرة والمشاركة فيها، ويقوم برصد للتحديات والمخاطر، إجراء الأبحاث والدراسات، وتنفيذ البرامج والمشاريع، الموجهة نحو تحديث المنظومة السياسية، وتعزيز التحول الديمقراطي، وتمكين الشباب والمرأة في الحياة العامة، لتمكين صانعي السياسات والجمهور من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السياسة العامة.



قيمنا في معهد السياسة والمجتمع

ويقوم المعهد بدوره ضمن منظومة القيم الوطنية في تعزيز ثقافة الاعتدال والوسطية وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة وتطوير الحياة الديمقراطية. إن أهم القيم التي توجه عملنا كمعهد للسياسة والمجتمع يوضحها الشكل (1):



شكل (1) قيمنا



- التميز: تصنيف المعهد في المراكز الأولى للمؤشر العالمي لمراكز التفكير (Global Go) الفعال للمعايير الـ (٢٦) للمؤشر العالمي لمراكز التفكير. وكذلك الحصول على شهادة التميز الصادرة عن مركز الملك عبد الله الثاني للتميز.

- الشفافية: الالتزام بمعايير الشفافية والنزاهة في إعداد ونشر التقارير الصادرة عن المعهد وخاصة التقارير المالية السنوية، وأخذ المعلومات من مصادرها الرئيسية وخاصة في إعداد الدراسات والأبحاث. إضافة إلى الحوكمة الرشيدة لموارد المعهد وعملياته الداخلية.

- الانفتاح: فتح الباب لمشاركة كل الفئات ومن كافة الاتجاهات في أنشطة وأعمال المعهد دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو اللون أو الجنس. إضافة إلى التنوع في تشكيلة فريق عمل المعهد والعمل بروح الفريق وتكامل الجهود.

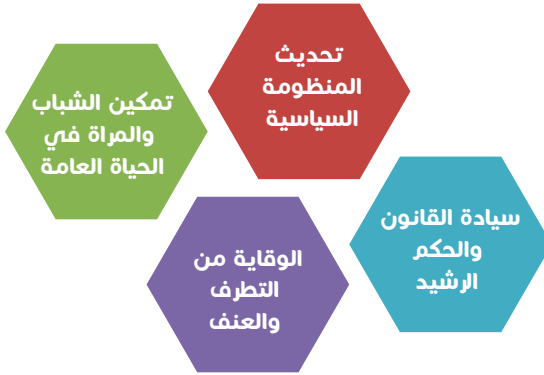
- الاستقلالية: الإدارية والمالية التي من خلالها يستطيع المعهد عمل أبحاث ودراسات منتجة، والقيام ببرامج ومشاريع قائمة على الاحتياج الوطني والمجتمعي، بما يعزز الملكية والقيادة الوطنية وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير الدولية.

- الموضوعية: توصيف الواقع بحيادية بعيداً عن أي أهواء أو مصالح أو تحيزات أو أحكام مسبقة، والاستناد لمنهجية علمية منضبطة في إعداد ونشر الأبحاث والدراسات وأوراق السياسات والبرامج والمشاريع. كذلك أن لا تنعكس اختلافات وتوجهات العاملين والخبراء في المعهد سلباً على مخرجات عمل المعهد.



مجالات العمل الاستراتيجية

هنالك أربعة مجالات استراتيجية يتم تركيز العمل عليها خلال مدة هذه الاستراتيجية كما هي موضحة في الشكل (٢):



شكل (٢): مجالات العمل الاستراتيجية

1 تحديث المنظومة السياسية (تعزيز عملية التحول الديمقراطي)

يعمل المعهد ضمن هذا المجال على الدفع بالجهود الوطنية في تعزيز لغة الحوار وفرصة لرفع مستويات الثقة بين مؤسسات الدولة والمجتمع، والوصول إلى توافقات تليي الطموحات المجتمعية للإصلاح السياسي والمشاركة في صناعة القرار، وتمثيل حقيقي لأهداف التنمية المستدامة المرتبطة.

ويسير المعهد مسترشداً بالتوصيات التي قدمتها اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية عام ٢٠٢١م، للانتقال إلى منظومة سياسية عملية لتطبيق القواعد الديمقراطية وامتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو فئات لم تشملهم من قبل من خلال عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول إلى نظام ديمقراطي مستقر، بتحفيز الأطراف المشاركة في صناعة القرار في عملية التحول الديمقراطي، التي تصب في الوصول إلى نتائج ملموسة لأهداف التنمية المستدامة على الصعيد المجتمعي بالطريقة التي يريدها الأردنيون وتمثلهم وتمثل هويتهم النابعة من إطارها الإنساني والإسلامي والعربي، وارتباطاتها بالمنجزات الثقافية التي ترسخ سيرة حياة الأردن السياسية على مدار عقود مضت.



2 تمكين الشباب والمرأة في الحياة العامة (تنمية المنظومة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للمجتمعات المحلية):

يرى المعهد على أن تمكين الشباب والمرأة يتطلب إعادة النظر في التشريعات والسياسات والممارسات من منظور الجيل، طالما اعتبرنا تمكين الشباب والمرأة هدفاً -ووسيلة- للإصلاح والتنمية، بزيادة المساحة المخصصة لتعبيرهم وإشراكهم في صناعة القرارات وتجويدها، وثبيتها باعتبارها أساساً للإصلاح.

ويسترشد المعهد بقرارات مجلس الأمن والتعليقات الشارحة للجان والشرطة الدولية المتعلقة بالشباب والمرأة وأدوارهم في صناعة الأمن والسلام والتنمية المستدامة، حيث تمثل التنمية المستدامة، فرصة جديدة لنوعيّة النمو الاقتصادي وكيفية توزيع منفعه على طبقات المجتمع كافة، وليس مجرد عمليّة توسع اقتصادي، كمفهوم عملي للمشاكل المتعدّدة التي تتحدّى البشرية. كما تسمح بتقييم المخاطر ونشر الوعي وتوجيه العمل السياسي على المستويات المحليّة والإقليميّة والدولية.

يأخذ المعهد منظور التنمية لفهم شمولية الأمن الإنساني والتنمية، ومن أجل جعل الحق بالتنمية البشرية حقيقة واقعة لكل البشر بصورة مستدامة آتيا ومستقبلياً، تأخذ في طياتها حقوق الإنسان الاجتماعية والبيئية إضافة إلى البعد الاقتصادي. وذلك من خلال القضاء على الفقر، تعزيز الديمقراطية، مكافحة المجاعات والأزمات والصراعات، التأكيد على فعالية المرأة، التغيير الاجتماعي، تشجيع الثقافة والدفاع عن حقوق الإنسان. وأيضاً من خلال تحسين سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية والأغذية والرعاية الصحيّة الإنسانية والتعليم، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتسيير الحكم الرشيد، وتوسيع قدرة الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وتأتي أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر متكاملة ، ومدركة أن العمل في مجال ما سيؤثر على النتائج في مجالات أخرى ، وأن التنمية يجب أن توازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، من خلال التعهد بعدم ترك أي شخص في الخلف، حيث أن الجميع بحاجة للوصول إلى هذه الأهداف الطموحة.

3 سيادة القانون والحاكمية الرشيدة (تنمية الوصول لحقوق الإنسان)

يعمل المعهد على إضافة سيادة القانون والحكم الرشيد كصفة معيارية وتقييمية لعملية إدارة الدولة، من منظور حقوق الإنسان، حيث تأتي نظرية "المسؤولية والمساءلة" كنقطة مرجعية تعمل بموجبها المؤسسات العامة بتسيير الشؤون العامة وإدارة الموارد العامة وضمن أعمال حقوق الإنسان على الجميع.



وتؤكد سيادة القانون والحكم الرشيد على الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، والمشاركة الفعالة، والشراكات المتعددة الجهات الفاعلة، والتعددية السياسية، والعمليات والمؤسسات الشفافة الخاضعة للمساءلة، وقطاع عام يتصف بالكفاءة والفعالية، والشريعة، والوصول إلى المعارف والمعلومات والتعليم، والتمكين السياسي، والمساواة، والاستدامة، والمواقف والقيم التي تعزز المسؤولية والتضامن والتسامح.

كما يرتبط دور المعهد في هذا المجال بالعمليات والنتائج السياسية والمؤسسية الضرورية لتحقيق أهداف التنمية. ويكمن الاختبار الحقيقي للحكم "الرشيد" في مدى وفائه بوعده الالتزام بحقوق الإنسان، أي الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ويعزز الحكم الرشيد وحقوق الإنسان بعضهما البعض. وتطرح معايير حقوق الإنسان مجموعة من القيم التي تسترشد بها الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية في أعمالها. كما تقدم مجموعة من معايير الأداء يمكن من خلالها مساءلة هذه الجهات الفاعلة. وإضافة إلى ذلك، تغني مبادئ حقوق الإنسان مضمون جهود الحكم الرشيد، أي أنها قد تسترشد بها عملية وضع الأطر التشريعية والسياسات والبرامج ومخصصات الميزانية وغير ذلك من التدابير. إيماناً بأنه لا يمكن احترام حقوق الإنسان وحمايتها على نحو مستدام في غياب الحكم الرشيد. ويعتمد أعمال حقوق الإنسان على توفر بيئة مواتية وتمكينية. ويتضمن ذلك الأطر والمؤسسات القانونية الملائمة بالإضافة إلى العمليات السياسية والتنظيمية والإدارية المسؤولة عن الاستجابة لحقوق المجتمعات واحتياجاتهم.

من خلال:

- المؤسسات الديمقراطية
- تقديم الخدمات العامة حماية ووقاية وعدالة للناس، ضمن
- سيادة القانون التي تضمن
- مكافحة الفساد.

4 الوقاية من التطرف العنيف (تعزيز الأمن الإنساني)

يعمل المعهد على تحليل أبعاد وأسباب، تحليل التطرف العنيف وارتباطها وتأثيرها على الهوية والأمن الإنساني والنزاعات وسبل تمكين الشباب والنساء للوقاية من التطرف العنيف. واستخدام أدوات مبتكرة أكثر قرباً من جيوب التطرف من خلال الفن والثقافة والحوار للوقاية والحماية من التطرف العنيف داخل المجتمع.

ويعد نهج الأمن الإنساني إطاراً فعالاً للتحليل والتخطيط والاستجابة بصورة أكثر شمولية ووقائية وبطريقة شاملة لعدة قطاعات، تعالج الأسباب والأبعاد المتعددة للتحديات المعقدة، ويساعد على إيجاد حلول ملائمة للسياسات وعلى إقامة شراكات للمساعدة على العيش في عالم خال من الخوف والعوز والمهانة.



ويتمحور الأمن الإنساني كتركيز على السياقات المحلية وعدم ترك أي أحد خلف الركب إقراراً بأن الأسباب الجذرية للتحديات وتجلياتها تختلف كثيراً بحسب البلدان والمجتمعات المحلية، يشجع هذا المفهوم على أن تكون الاستجابات ملائمة للواقع المحلي. ويساعد الأمن الإنساني على إضفاء طابع محلي على جداول الأعمال الدولية والوطنية.

فيما إن الوقاية هي الهدف الأساسي للأمن الإنساني. فهي تعالج الأسباب الجذرية لمختلف أشكال الضعف، وتركز الاهتمام على المخاطر الناشئة وتشدد على أهمية الإجراءات المبكرة. وهي تعزز القدرات المحلية على بناء القدرة على الصمود، وتروّج للحلول التي تعزز التماسك الاجتماعي وتنهض باحترام حقوق الإنسان وكرامته.



آليات العمل الاستراتيجية

كما أن عمل المعهد يتم وفقاً لأهم أربعة آليات عمل كما هي موضحة في الشكل (٣):



شكل (٣): آليات العمل الاستراتيجية

إدارة محترفة للبرامج والمشاريع:

- إدارة محترفة للبرامج والمشاريع تحقق رؤية ورسالة وقيم معهد السياسة والمجتمع.
- موجهه بالنتائج والأدلة، ومبنية على الأدلة وتستند إلى تحليل عميق للتحديات والمخاطر، وترجم نتائج الأبحاث والدراسات إلى عملية تغيير قابلة للقياس.
- يعتمد المعهد منهجية الإدارة المرنة للمشاريع (Agile project management)
- تقديم برامج خاصة لخدمة المجتمع بوسائل عصرية؛ من خلال تنظيم الفعاليات العلمية والثقافية، مثل الندوات، والمحاضرات، والمؤتمرات، وورش العمل المتخصصة، والطلقات النقاشية، والمحاضرات العامة، التي تبحث في الموضوعات المتصلة بعمل المعهد واهتماماته البحثية.
- الاستثمار في بناء الكوادر الشابة البحثية الناشطة وتنميتها؛ من خلال مشروعات وبرامج تدريبية متخصصة.
- طرح الأفكار الخلاقة وال حلول العملية المبتكرة التي تساهم في معالجة التحديات المحلية والإقليمية في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وخاصة المرتبطة بالتحويلات الديمغرافية ودور الشباب في السياسة والمجتمع.



- تقديم خطط عمل نابذة من الشباب لتحقيق الفرسة السكانية في الأردن وأهداف التنمية المستدامة.

- طرح الأفكار الخلاقة والحلول العملية المبتكرة التي تساهم في معالجة التحديات المحلية والإقليمية في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وخاصة المرتبطة بالتحولات الديمغرافية ودور الشباب في السياسة والمجتمع.

- تقليص الفجوة الاتصالية في السياسات العامة والتحديات المعقدة وتعزيز القاعدة المعرفية للمواطن والمسؤول حول التحولات المحلية والعالمية التي تحدد ملامح المستقبل.

- تقديم أدوات وخطط قابلة للقياس والمتابعة في مجالات إدارة الاعتقاد والانطباعات المجتمعية، إلى جانب تعزيز أطر إدارة التنوع والتمايز الثقافي والديني والسياسي والبيئي.

-الأبحاث والحراسات والاستشارات:

- في المحاور الاستراتيجية وخاصة الإسلام السياسي.

- دراسات تمتاز بالموضوعية والحياد والشفافية.

- يلتزم المعهد بمعايير الأبحاث والدراسات الوارد في المؤشر العالمي لمراكز التفكير (Global Go To Think Tank Index).

- دراسة القضايا والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعلوماتية والعسكرية والبيئية والصحية المختلفة، التي تستجد على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، والتي من شأنها أن يكون لها انعكاسات على أوضاع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وسياساتها ومصالحها وخدمة أهداف التنمية المستدامة، وعلى واقعها ذي الأهمية الاستراتيجية المتزايدة.

- إجراء الدراسات والبحوث حول الموضوعات المتعلقة بالأمن الوطني والرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة.



رصد للتحديات والمخاطر:

- التفكير الاستباقي والاستراتيجي بدلاً من رد الفعل.
- تحديد للمخاطر والتحديات واتجاهات الظواهر ذات الأولوية.
- إجراء أبحاث ودراسات وبرامج ومشاريع مبنية على الأدلة.
- يلتزم المعهد بمبادئ وعملية وإطار إدارة المخاطر الواردة في نظام « أيزو ٣١٠٠ ».
- تقديم الدعم إلى دوائر صنع القرار؛ من خلال إعداد الدراسات والتقارير بوسائل علمية موضوعية رصينة بشأن أفضل البدائل السياسية المبنية على الأدلة.
- إعداد تقارير دورية حول القضايا المعاصرة والمستجدّة، مثل العدالة الاجتماعية، والتطرف والإرهاب والذكاء الاصطناعي، والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة وسبل تطويرها محلياً، واستكشاف فرص استقطاب التجارب الفضلى.

مأسسة قدرات معهد السياسة والمجتمع

- تعزيز قدرات معهد السياسة والمجتمع كمرکز للتمييز في مجال التفكير والتمكين.
- التركيز على الموارد البشرية كونها الاستثمار الأهم في عمل المركز وتميزه.
- تطوير العمليات الداخلية لدعم إنجاز آليات العمل الاستراتيجية وتحقيق النتائج المرجوة في المجالات الاستراتيجية.
- إن تطوير قدرات معهد السياسة والمجتمع وفقاً لأفضل المعايير الدولية، خاصة المعايير المتعلقة بمراكز التفكير، يعتبر أولوية وضرورة من أجل أداء محترف ومهني، وكفاءة وفاعلية في تحقيق رؤية ومهمة واهداف المعهد.
- تحقيق الشراكة المتوازنة مع أصحاب العلاقة في المستويات المحلية والوطنية والاقليمية والدولية.



الأهداف الاستراتيجية

تأتي الأهداف الاستراتيجية لمعهد السياسة والمجتمع خلال الأعوام الثلاث القادمة على النحو التالي:

١. تحسين استخدام (الشركاء) الحكوميين وغير الحكوميين لأنظمة الرصد والإنذار والاستجابة المبكرة في المجالات ذات الأولوية.

٢. زيادة البرامج والمشاريع والأنشطة المبنية على الأدلة والحاجة المجتمعية.

٣. تطوير القدرات البحثية والدراسية للمعهد وخاصة الباحثين الشباب.

٤. تحسين مشاركة الفئات الهشة والمهمشة (الشباب والنساء) في الحياة العامة وخاصة السياسية.

٥. زيادة عدد الخدمات الاستشارية التي يقدمها المعهد للجهات الحكومية وغير الحكومية.

٦. مؤسسة عمل وأداء معهد السياسة والمجتمع.

حوكمة الاستراتيجية

تأتي حوكمة الاستراتيجية في مستويين، الأول ما له علاقة بحوكمة " وثيقة " الاستراتيجية " من حيث:

١. مراجعة ومصادقة مجلس الأمناء على الاستراتيجية.

٢. مراجعة ربعية وتقرير عن مستوى التقدم في الإنجاز يقدم لمجلس الأمناء.

٣. مراجعة سنوية للخطة الاستراتيجية وتقرير عن مستوى التقدم في الإنجاز يقدم لمجلس الأمناء . تحديث الخطة بعد عامين (٢٠٢٤ - ٢٠٢٦).

٤. نشر الخطة على الموقع الالكتروني للمعهد.



٥. إصدار الخطة في كتيب.

٦. يكون المدير التنفيذي مسؤولاً أمام مجلس الأمناء عن تنفيذ الخطة وتقديم التقارير الدورية بالخصوص.

المستوى الثاني في حوكمة الاستراتيجية وجود مجموعة من المعايير الأدائية، حيث يسعى معهد السياسة والمجتمع إلى تغيير المفاهيم التقليدية للدراسات، وبناء مصداقية عالية، وتقديم محتوى مختلف، ونشر ثقافة مجتمعية جديدة تتكامل مع المجتمعات الرقمية بكل أطرها، وتكيف لتلبية احتياجات المجتمع الأردني والشرق الأوسط، الذي يمر بتحويلات سكانية تجعل من الشباب الفئة الأكبر عدداً والأكثر استهلاكاً للتكنولوجيا الحديثة، وعليه فإن معهد السياسة والمجتمع يحرص ويلتزم بـ :

- متابعة مستمرة ومصادر موثوقة.
- عمق في التحليل ومحتوى مرجعي.
- جمهور متجدد ومستدام.
- أنسنة المعرفة.
- الإبداع والابتكار.



الخطة التنفيذية للاستراتيجية

لقد حرص فريق الخطة الاستراتيجية على تحويل الإطار الاستراتيجي إلى برامج ومشاريع وتدخلات تنفيذية، والتي تأتي على النحو التالي : (I)

البرامج والمشاريع (٢٠٢٢ - ٢٠٢٤)

نظام داخلي والية عمل لهيئة الباحثين	٣ أشهر	صفر تكلفة
منصة اهداف التنمية	٢٤ شهر	١٥٠ ألف
مرصد التطرف والارهاب	٣٦ شهر	٢٠٠ ألف
منتدى السياسات المبتكرة	٢٤ شهر	١٠٠ ألف
بناء قدرات وحوكمة الاحزاب	١٨ شهر	١٢٠ ألف
الناخبون الجدد	٦ أشهر	٢٧ ألف
الشباب والرماة وانتخابات البلديات	٦ أشهر	١٠٠ ألف
الشباب وبرامج الاحزاب	٢٤ شهر	١٥٠ ألف
حاضنة الافكار والحوار الجامعي	٢٤ شهر	١٢٠ ألف
مرصد الشباب	٣٦ شهر	٢٠٠ ألف
التطرف والعنف الجماعي	١٨ شهر	٧٠ ألف
الاندية الطلابية ووثيقة اللجنة الملكية	١٨ شهر	١٠٠ ألف
مخيمات الثقافة الرقمية للديمقراطية والمواطنة	١٢ شهر	١٠٠ ألف
حواضن الافكار	١٢ شهر	١٠٠ ألف
زمرات المجالس المحلية واللامركزية	٢٤ شهر	١٢٠ ألف
مرصد الحدث الراهن	١٢ شهر	٧٠ ألف
نظام مالي الكتروني	٦ أشهر	١٣٠٠
نظام ادارة مشاريع وبناء قدرات	١٢ شهر	٥ آلاف
نظام وسلم رواتب	٦ أشهر	صفر تكلفة
مراجعة وتطوير هيكلية العمل	٦ أشهر	صفر تكلفة